مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

الاعتراف البريطاني بالدولة الفلسطينية في مؤتمر نيويورك 2025م: الأهمية والمراحل والدوافع والاشتراطات والسيناريوهات المحتملة

(ورقة بحثية تحليلية)

يوسف كامل خطاب

باحث اول

مركز الخليج للأبحاث

مقدمة

أسفر (المؤتمر الدولي للتسوية السلمية للقضية الفلسطينية وتنفيذ حلّ الدولتين)، الذي عقد في مقر الأمم المتحدة في نيويورك، يومي ٢٨ و٢٩ يوليو ٢٠٢٥م، وحضره ممثلون لـ (١٢٥) دولة، بدعوة من المملكة العربية السعودية والجمهورية الفرنسية؛ عن اعتراف كل من الجمهورية الفرنسية والمملكة المتحدة (بريطانيا) بالدولة الفلسطينية عضوًا كامل العضوية بمنظمة الأمم المتحدة، لتصبحا الدولتان الأوليان من السبع دول الصناعية الكبرى اعترافًا بالدولة الفلسطينية؛ كما اعترفت مالطا خلال المؤتمر بالدولة الفلسطينية. وفي اليوم التالي لانعقاد المؤتمر ٣٠ يوليو ٢٠٢٥م، أعلن رئيس الوزراء الكندي (مارك كارني) أنّ بلاده «تعتزم» الاعتراف بفلسطين كدولة خلال اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك في سبتمبر المقبل، معتبراً هذا التحوّل في موقف أوتاوا ضروريًا لإنقاذ حلّ الدولتين.

وجاء اعتراف فرنسا بالدولة الفلسطينية وفاءً للعهد الذي قطعه الرئيس الفرنسي (إيمانويل ماكرون) منذ أشهر، والذي صرح من خلاله مرات عديدة ـ كان آخرها تصريحه يوم ٢٤ يوليو ٢٠٢٥م ـ أنه سيعلن اعتراف بلاده رسميًا بدولة فلسطين أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر ٢٠٢٥م. أما الاعتراف البريطاني، فلم يكن متوقعًا؛ ما جعله ـ على الرغم مما رافقه من شروط ـ مفاجئًا للمحللين والمتابعين، لما كان يكتف الموقف البريطاني من تردد وإرجاء لاتخاذ قرار الاعتراف.

تتناول هذه الورقة البحثية تحوّل الموقف البريطاني إزاء الاعتراف الرسمي بالدولة الفلسطينية، لا سيما في ضوء التحركات الدبلوماسية المكثفة التي سبقت وتبعت مؤتمر نيويورك في مايو ٢٠٢٥، والاشتراطات التي وضعتها لندن لربط الاعتراف بتحقيق تقدم في مسار المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين. كما تحلل الورقة السياقات السياسية ـ الداخلية والخارجية ـ التي دفعت بريطانيا لإعادة النظر في سياستها التقليدية، وتستعرض المواقف المتباينة داخل النخبة السياسية البريطانية، والانعكاسات القانونية والسياسية لهذا القرار المحتمل؛ وماهي احتمالات (سيناريوهات) تنفيذه على أرض الواقع عندما يحل الموعد المحدد لتنفيذه؟

أهمية اعتراف بريطانيا بالدولة الفلسطينية

تعود أهمية اعتراف بريطانيا بالدولة الفلسطينية إلى ما سوف يترتب على هذا الاعتراف من مكاسب متعددة، ومنها:

أولًا: تمكين الدولة الفلسطينية المعترف بها من ممارسة حقوقها الدولية

الاعتراف في القانون الدولي هو إقرار رسمي بوجود كيان يتمتع بمقومات الدولة: شعب، وأرض، وحكومة، وقدرة على الدخول في علاقات مع الدول الأخرى (وفق اتفاقية مونتيفيديو لعام ١٩٣٣م). ويُعد هذا الاعتراف خطوة سياسية ـ قانونية تُمكّن الدولة المعترف بها

من ممارسة حقوقها الدولية كاملة، بما في ذلك إقامة العلاقات الدبلوماسية، والانضمام إلى المعاهدات والمنظمات الدولية.

ولا بد من التمييز بين الاعتراف الثنائي، الذي تُجريه دولة مع أخرى ما بشكل منفرد، وبين الاعتراف متعدد الأطراف أو الأممي، مثل ما قد يحدث عبر قرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة أو من مجلس الأمن. فالاعتراف الثنائي يُعدُّ تعبيرًا عن موقف سياسي ودبلوماسي، بينما الاعتراف الأممي يمنح شرعية دولية أقوى، ويُمهّد الطريق لانضمام فلسطين كدولة كاملة العضوية في الأمم المتحدة، وهو أمر ما زال مُعطّلاً بسبب الفيتو الأميركي.

ويُعد الاعتراف بدولة ما من الناحية القانونية فعلًا سياديًا، لكنه في الوقت ذاته يحمل تبعات دولية واضحة، وبخاصة حين يصدر عن قوة استعمارية سابقة مثل بريطانيا، فضلًا عما لها من ثقل دولي ومكانة كبيرة في أوروبا والكومنولث؛ وهو ما يمنح اعترافها المتوقع بدولة فلسطين أهمية كبرى، حيث إنه قد يُشجع دولًا أخرى على اتخاذ خطوات مماثلة.

وتأسيسًا على ما سبق، فإن الاعتراف البريطاني سيمكن الدولة الفلسطينية من حقوقها الدولية، لأنه سوف يُمثّل تحولًا في الوزن القانوني الدولي لقضية الدولة الفلسطينية، ويُسهم في مراكمة الشرعية التي تقف في وجه الاحتلال، لا سيما إذا جاء ضمن موجة اعترافات أوروبية منسقة؛ كما أنه سيقوي موقف الفلسطينيين سياسيا في أي مفاوضات مستقبلية؛ على الرغم من أن الوضع الميداني لن يتغير فور الاعتراف.

ثانيًا: حصول الفلسطينيين على العديد من الامتيازات البريطانية

سيحقق اعتراف بريطانيا بدولة فلسطين ـ إذا تم في سبتمبر ٢٠٢٥م ـ مزيدًا من الامتيازات للفلسطينيين في بريطانيا، ومنها:

- سيتم تحويل بعثة فلسطين في لندن إلى سفارة، مما يفتح المجال أمام مشاركة فلسطينية أوسع في المحافل الدولية.
- سيؤدي القرار إلى الاعتراف بجوازات السفر الفلسطينية، دون أن يؤثر ذلك على نظام اللجوء والهجرة المعتمد في بريطانيا، إذ سيظل السفر خاضعًا لنظام التأشيرات الحالي.
- أن الاعتراف بالدولة الفلسطينية لن يغيّر مسألة «حق العودة» للفلسطينيين، معتبرًا أنه حق تاريخي، ولكن تحقيقه سيتطلب التفاوض مع إسرائيل؛ وفقًا لما أوضحه القنصل البريطاني الأسبق في القدس (فينسنت فيان) لـ(إندبندنت).

ثالثًا: استفادة القضية الفلسطينية من الأدوات الدولية البريطانية

سيسهم اعتراف بريطانيا بالدولة الفلسطينية في دعم القضية الفلسطينية على المستوى الدولي، نظرًا لما تمتلكه بريطانيا من أدوات التي تمكنها من القيام بدور فاعل لحل أزمات المنطقة، ومن أبرز هذه الأدوات ما يلي:

١. عضوية مجلس الأمن: تمتلك بريطانيا ـ بصفتها عضوًا دائمًا في مجلس الأمن الدولي ـ أدوات دبلوماسية وقانونية تؤهلها للعب دور فاعل في دفع مسار حل القضية الفلسطينية. ومع أن موقفها تقليديًا كان محسوبًا ويميل إلى الحذر، إلا أن موقعها في مجلس الأمن يتيح لها عدة مسارات للمساهمة، منها:

- التأثير في صياغة القرارات الدولية؛ حيث تستطيع بريطانيا استخدام حق النقاش والتصويت في مجلس الأمن لدفع قرارات تدعم حل الدولتين، وتدين الاستيطان الإسرائيلي غير القانوني، أو تحث على استئناف المفاوضات برعاية دولية. وقد سبق أن امتنعت أو دعمت قرارات بهذا الاتجاه، مثل القرار ٢٣٣٤ لعام ٢٠١٦م، الذي أدان الأنشطة الاستيطانية.

- تقديم مشاريع قرارات أو دعمها؛ تملك بريطانيا حق تقديم مشاريع قرارات، سواء منفردة أو بالشراكة مع دول أخرى (مثل فرنسا أو دول غير دائمة في المجلس)، تتعلق بوقف إطلاق النار، أو حماية المدنيين، أو إرسال بعثات مراقبة دولية إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة. ويُعدّ تحريك مثل هذه المبادرات بمثابة ضغط دبلوماسي يوازي أهميته التأثير المباشر.

- الضغط الدبلوماسي داخل المجلس: يمكن لبريطانيا أن تمارس دور «وسيط موازن» في ظل الانقسام بين الأعضاء الدائمين، لا سيما في حال استخدام الولايات المتحدة حق النقض (الفيتو) ضد قرارات تمسّ إسرائيل. وهنا تستطيع لندن التأثير في لغة التفاوض وصياغة التسويات لتمرير قرارات وسطية مقبولة دوليًا.

- تعزيز المساءلة الدولية: من خلال مجلس الأمن، تستطيع بريطانيا دعم آليات المساءلة الدولية، كالإحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية أو التحقيق في انتهاكات القانون الدولي الإنساني. ويُعدّ هذا بعدًا حاسمًا لتطبيق مبدأ العدالة في النزاع الفلسطيني–الإسرائيلي.

> **تمتلك بريطانيا ـ بصفتها عضوًا دائمًا في مجلس الأمن الدولي ـ أدوات دبلوماسية وقانونية تؤهلها للعب دور فاعل في دفع مسار حل القضية الفلسطينية**

- دعم الحلول متعددة الأطراف: بريطانيا قادرة على الدفع باتجاه مبادرات جديدة تحت مظلة الأمم المتحدة، كالدعوة إلى مؤتمر دولي للسلام، أو إحياء (اللجنة الرباعية)، وتوسيع مشاركة الفاعلين الدوليين، بما يقلل من احتكار الولايات المتحدة لملف الوساطة.

٢. القنوات الدبلوماسية: حيث تحتفظ بريطانيا بشبكة من العلاقات الدبلوماسية والروابط التاريخية التي يمكن استغلالها لتسهيل الحوار بين الأطراف المتنازعة.

٣. دور الوسيط: يمكن للمملكة المتحدة أن تعمل كوسيط في المفاوضات، مستخدمة معرفتها التاريخية بالمنطقة لتعزيز الفهم والتسوية.

٤. القوة الناعمة: لا تزال المؤسسات البريطانية، بما في ذلك المؤسسات التعليمية والثقافية، تمتلك قوة ناعمة كبيرة يمكن استخدامها لتعزيز الاستقرار والتنمية.

٥. التحالفات الدولية: يمكن لبريطانيا أن تساهم في الجهود متعددة الأطراف التي تهدف إلى حل النزاعات، من خلال العمل ضمن الأطر الدولية مثل الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، وبالتعاون مع الولايات المتحدة.

٦. المساعدات الإنسانية: تستطيع المملكة المتحدة، بما لديها من قدرات اقتصادية أن تساعد في تخفيف بعض المعاناة الفورية التي تسببها الصراعات المستمرة، عبر تقديم المساعدات الإنسانية، مما يخلق نوايا حسنة ويهيئ الظروف المناسبة للسلام.

مراحل بلورة القرار البريطاني إلى أن تم صدوره

بدأ الاهتمام البريطاني بالقضية الفلسطينية منذ حرب الأيام الستة، التي بدأت في ٥ يونيو ١٩٦٧م، حيث نشطت الحكومة البريطانية حينها في التوصل إلى تسوية دبلوماسية للصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي. وقد أثيرت مسألة الدولة الفلسطينية بالفعل في يوليو ١٩٦٧م بواسطة النائب العمالي (بول روز). وأيدت رئيسة وزراء بريطانيا الأسبق (مارغريت تاتشر)، بصفة عامة، اتحاد كونفدرالي أردني فلسطيني، وأعربت عن استعدادها للنظر في مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية إلى حد ما في هذا الحل.

المرحلة الأولى: المقاطعة الأكاديمية لإسرائيل

وفي ٦ أبريل ٢٠٠٢م، اتخذ بعض أساتذة الجامعات البريطانية موقفًا عمليًا تجسد على أرض الواقع، وتمثل حينها في ظهور فكرة المقاطعة الأكاديمية ضد إسرائيل لأول مرة علنًا في إنجلترا، في رسالة مفتوحة إلى صحيفة ا(لجارديان) بدأها اثنان من مؤسسي) اللجنة البريطانية لجامعات فلسطين (The British Committee for Universities of Palestine) ، وهما: (ستيفن روز(و(هيلاري روز(، ثم انضم إليهما أساتذة في علم الأحياء في الجامعة المفتوحة والسياسة الاجتماعية في جامعة برادفورد على التوالي.

وفي ديسمبر ٢٠٠٤م، تم الإعلان ـ في مؤتمر استضافته كلية الدراسات الشرقية والإفريقية بجامعة لندن ـ عن إطلاق المنظمة؛ ودعا المؤتمر إلى وقف جميع الروابط الثقافية والبحثية مع إسرائيل؛ وفي العام نفسه، تمت الاستجابة لحملة فلسطينية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل.

المرحلة الثانية: الاعتراف بفلسطين كمراقب ثم دولة مستقلة

في سبتمبر ٢٠١١م، قالت بريطانيا إنها سوف تعترف بفلسطين كدولة، ولكن بمكانة المراقب غير عضو فقط، بدلًا من العضوية الكاملة في الأمم المتحدة. وقد أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة، في ٢٩ نوفمبر ٢٠١٢م، قرارًا بقبول فلسطين بصفة مراقب بالأمم المتحدة، ولكن غير عضو.

وفي أكتوبر ٢٠١٤م، مرر مجلس العموم في المملكة المتحدة اقتراحًا يدعو الحكومة إلى الاعتراف بفلسطين كدولة مستقلة. وفي أكتوبر ٢٠١٤م أيضًا، دعت حكومة اسكتلندا المخولة إلى الاعتراف بفلسطين كدولة مستقلة، وأن تفتح المملكة المتحدة سفارة.

وفي سبتمبر ٢٠١٥م، تم رفع العلم الفلسطيني لأول مرة في الأمم المتحدة في نيويورك. ومنذ عام ٢٠١٨م، كانت السلطة الوطنية الفلسطينية ممثلة في لندن، بواسطة المفوض الفلسطيني العام لدى المملكة المتحدة (حسام زملط).

المرحلة الثالثة: التحول من الدعم والتأييد المطلق إلى التوازن

أيَّدت بريطانيا إسرائيل في حربها على غزة منذ بدايتها، حيث ندد وزير الخارجية البريطاني (جيمس كليفرلي) ـ في منشور على مواقع التواصل «بالهجمات المروعة التي شنتها حماس على مدنيين إسرائيليين»؛ مؤكدًا أن بلاده «ستدعم دائما حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها». كما قام رئيس الوزراء البريطاني السابق (ريشي سوناك)، في ١٩ أكتوبر ٢٠٢٣م، بزيارة إسرائيل؛ ليؤكد الدعم والتأييد المطلق لها.

وظل الموقف البريطاني من الحرب على غزة متماهيًا إلى حد كبير مع الموقف الأمريكي منذ اليوم الأول للحرب، فمن الدعم السياسي للحرب الإسرائيلية المدمرة على القطاع وسكانه، إلى الدعم الإعلامي وتبني قنوات الإعلام الرسمية وخصوصًا النسخة الإنجليزية لـ(BBC) لرواية الاحتلال فيما يخص جرائمه، لا سيما جرائم المستشفيات؛ مرورًا بتوافق حزبيْ المحافظين والعمال على الموقف نفسه فيما يخص إسرائيل، ورفض التصويت على قرار برلماني يدعو إلى وقف تام لإطلاق النار؛ وصولًا إلى الدعم البريطاني العسكري وتسيير قوافل شحن عسكرية وطبية لإسرائيل، فضلًا عن الدعم الأمني وإرسال طائرات مسيرة ذات أغراض تجسس إلى أجواء غزة للمساعدة في البحث عن المحتجزين الإسرائيليين، وخصوصًا الجنود.

بدأت إرهاصات التغيير في موقف بريطانيا من الحرب في أبريل ٢٠٢٤م، حينما أعلن وزير الخارجية السابق)ديفيد كاميرون(، وهو رئيس وزراء عن حزب المحافظين سابقًا، أن مبيعات الأسلحة إلى إسرائيل لن تُعلق، ولكن المراجعة الجديدة تحت حكومة حزب العمال قررت خلاف ذلك. وأشار بيان الخارجية البريطانية الجديد إلى عدم العثور على أدلة كافية لتحديد وقوع انتهاكات أخرى، بناء على كيفية تعامل إسرائيل مع عدوانها بعد ٧ أكتوبر ٢٠٢٣م، ولكن التقييم الحكومي أكَّد أن عدد الضحايا المدنيين وحجم الدمار يثيران قلقًا كبيرًا.

وقال وزير الخارجية البريطاني (ديفيد لامي)، أمام أعضاء البرلمان في مجلس العموم: إن «التقييم الذي تلقّيته لا يترك لي خيارًا سوى الاعتراف بوجود خطر واضح بأن بعض صادرات الأسلحة البريطانية إلى إسرائيل قد تُستخدم في ارتكاب أو تسهيل انتهاكات خطرة للقانون الدولي الإنساني». وأضاف أن إسرائيل يمكنها «بشكل معقول أن تفعل المزيد» لضمان وصول الغذاء والإمدادات الطبية إلى المدنيين في غزة الذين يواجهون «وضعًا إنسانيًا مروعًا»، كما أعرب عن «قلق الحكومة العميق» إزاء المزاعم الموثوقة بشأن إساءة معاملة المحتجزين.

وبعد مراجعة أُجريت عقب الفوز الساحق لحزب العمال في الانتخابات التشريعية ـ التي تمت في شهر يوليو ٢٠٢٤م، وأسفرت عن تولي (كير ستارمر) لرئاسة الوزراء ـ خلصت الحكومة البريطانية إلى وجود انتهاكات محتملة فيما يتعلق بوصول المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة، كما أشار وزير الخارجية إلى صعوبة أوضاع المحتجزين من الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية.

وبناء على تلك المراجعة، قررت الحكومة، في ٢ سبتمبر ٢٠٢٤م، وقف ٣٠ ترخيصًا من التراخيص الممنوحة لشركات تصدير الأسلحة إلى إسرائيل. وعلى الرغم من رمزية القرار، على اعتبار أن من لم يوقف ترخيصه من الشركات البريطانية تجاوز ٣٠٠ شركة؛ فإن القرار اعتبر بداية للتحول في الموقف البريطاني المؤيد على الإطلاق لكل ما تقوم به إسرائيل من تجاوزات وجرائم ضد المدنيين في قطاع غزة.

المرحلة الرابعة: التصعيد ضد التجاوزات الإسرائيلية ومظاهره

شهد الموقف السياسي والدبلوماسي للمملكة المتحدة، الحليف التقليدي الراسخ لإسرائيل، تحوّلًا ملحوظًا، بدءًا من ٢٠ مايو ٢٠٢٥م، في ظل مواصلة الحكومة الإسرائيلية، بقيادة (بنيامين نتنياهو)، فرض قيود مشددة على وصول المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة؛ وتجسد التصعيد في عدة مشاهد، منها

- تعليق محادثات اتفاقية التجارة الحرة بين البلدين.
- استدعاء السفيرة الإسرائيلية (تسيبي حوتوفلي) إلى وزارة الخارجية. وأوضح وزير شؤون الشرق الأوسط، (هاميش فالكونر)، رفض بلاده للتصعيد العسكري في غزة، وإدانة الحصار المفروض على المساعدات ـ وهو ما صرح به فالكونر لوسائل الإعلام بقوله: «سأوضح للسفيرة هوتوفلي أن الحصار المفروض على المساعدات الإنسانية لمدة ١١ أسبوعًا كان قاسيًا ولا يمكن تبريره» ـ وطالب بوقف الاستيطان وأعمال العنف في الضفة الغربية.
- فرض عقوبات جديدة على ثلاثة أفراد، من بينهم زعيمة المستوطنين المتطرفة (دانييلا فايس)؛ بالإضافة إلى بؤرتين استيطانيتين غير شرعيتين ومنظمتين إسرائيليتين؛ واتُهموا جميعًا بأنهم متورطون في التحريض على العنف ودعمه، والقيام بأنشطة غير قانونية بحق الفلسطينيين. وقال وزير الخارجية البريطاني (ديفيد لامي): «رأيت بعينيّ آثار عنف المستوطنين، والخوف الذي يعيشه ضحاياهم، والإفلات من العقاب الذي يحظى به الجناة». وأضاف: «فرض العقوبات على دانييلا فايس وآخرين يُظهر تصميمنا على محاسبة المستوطنين المتطرفين، في وقت تعاني فيه المجتمعات الفلسطينية من الترهيب والعنف». وختم قائلاً: «تقع على عاتق الحكومة الإسرائيلية مسؤولية التدخل ووقف هذه الانتهاكات. إن فشلها المستمر يعرض الفلسطينيين وحل الدولتين للخطر».

خلصت الحكومة البريطانية إلى وجود انتهاكات محتملة فيما يتعلق بوصول المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة، كما أشار وزير الخارجية إلى صعوبة أوضاع المحتجزين من الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية

- تناقل الصحف البريطانية، منذ ٢٠ مايو ٢٠٢٥م، لأنباء عن نية رئيس الوزراء (كير ستارمر) فرض عقوبات إضافية على وزراء كبار في حكومة نتنياهو، وسط تصاعد الضغوط لاتخاذ موقف بريطاني أكثر حزمًا. وتُوقِّع أن تشمل القائمة وزير الأمن القومي (إيتمار بن غفير)، ووزير المالية (بتسلئيل سموتريتش)، وآخرين.

- تصريح عدد من المسؤولين البريطانيين بأن الموقف تجاه إسرائيل قد تغير عن ذي قبل، فقد صرح (كريس دويل)، مدير مجلس تعزيز التفاهم العربي البريطاني، بأن «اللهجة أصبحت أكثر حدة مؤخرًا، وهناك تنسيق بريطاني مع فرنسا وكندا، كما في البيان الثلاثي المشترك الأخير. من الواضح أن صبر بريطانيا تجاه التصرفات الإسرائيلية في غزة قد نفد». وطالب (دويل) بمزيد من الضغوط على إسرائيل لتوقف جرائمها ضد الفلسطينيين، بقوله: «أن هذه العقوبات لا تكفي لإنهاء الحصار والقصف والإبادة التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني»؛ وأشار إلى أن استبعاد إسرائيل من جولة الرئيس الأمريكي (دونالد ترامب) الخليجية قد «شجّع بريطانيا وفرنسا وكندا على رفع نبرتهم» والاعتراض على الإجرام الإسرائيلي في غزة.

أسباب اعتراف بريطانيا بالدولة الفلسطينية تمهيدًا لحل الدولتين

يلحظ المتابع للموقف البريطاني بشأن الاعتراف بالدولة الفلسطينية، أن ثمة تلكؤًا متعمدًا كانت تتبعه الحكومة البريطانية السابقة برئاسة رئيس الوزراء السابق (ريشي سوناك)؛ ويمكن الاستشهاد على هذا التلكؤ بأمرين:

الأول: تصرح رئيس الوزراء البريطاني السابق (ريشي سوناك) ـ عندما تم الضغط عليه من قبل بعض أعضاء البرلمان في هذا الشأن ـ بأن بريطانيا ستدرس مثل هذه الخطوة «عندما يحين الوقت المناسب».

الآخر: اشتراط وزير الخارجية البريطاني السابق (ديفيد كاميرون) شروطًا تكاد تكون معقدة، لموافقة بلاده على الاعتراف بالدولة الفلسطينية؛ ففي تصريح له لوكالة (أسوشيتد برس) في الثاني من فبراير ٢٠٢٤م، قال (كاميرون) إن الخطوة الأولى يجب أن تتمثل في «وقف القتال» داخل غزة، ما سيتحول في نهاية المطاف إلى «وقف مستمر، ودائم لإطلاق النار»؛ وأضاف أنه حتى تعترف بلاده بالدولة الفلسطينية، فإنه «سيتعين على قادة حماس مغادرة غزة»، معللًا ذلك بأنه « لا يمكن أن يكون لديك حل الدولتين، بينما لا تزال غزة تحت سيطرة الأشخاص المسؤولين عن ٧ أكتوبر».

بيد أن هذا التلكؤ لم يستمر طويلًا، حيث أعلنت الحكومة البريطانية عن الاعتراف بالدولة الفلسطينية في سبتمبر ٢٠٢٥م ـ إذا لم تلتزم إسرائيل بالشروط البريطانية ـ ويعود اتخاذ هذا القرار إلى أسباب داخلية وخارجية تمثلت فيما يلي:

أولًا: الأسباب الداخلية:

1. تغيير القيادة السياسية في بريطانيا

ظلت بريطانيا لعقود تتبنى موقفًا حذرًا تجاه الاعتراف الرسمي بالدولة الفلسطينية، مفضّلة دعم حل الدولتين دون خطوة عملية في الاعتراف. إلا أن تغيرًا ملحوظًا طرأ على هذا الموقف عندما فاز حزب العمال البريطاني بقيادة كير ستارمر بالأغلبية البرلمانية في يوليو ٢٠٢٥م ووصل إلى السلطة، منهياً حقبة المحافظين.

2. تغير الخطاب السياسي لحزب العمال

في عهد ستارمر، تبنّى الحزب سياسة أكثر وضوحًا تجاه القضية الفلسطينية عما كانت عليه أثناء حكم المحافظين، حيث أبدت حكومة حزب العمال بقيادة كير ستارمر استعدادها للاعتراف الرسمي بدولة فلسطين، من أجل إنصاف الحقوق الفلسطينية.

3. دور كير ستارمر في اتخاذ القرار

مع تولي رئاسة الوزراء تحول ستارمر في موقفه الشخصي؛ فرغم اتهامه سابقًا بأنه معتدل أو متردد في دعم القضية الفلسطينية، إلا أن ستارمر أعاد تأكيد التزامه بـ«حل الدولتين القائم على العدالة والكرامة للطرفين»، بحسب تصريحه أمام مجلس العموم في يوليو ٢٠٢٥م. كما دعا إلى تنسيق الموقف البريطاني مع شركاء أوروبيين من أجل ممارسة ضغط سياسي على إسرائيل. وأكد على تقديره للشرعية الدولية، والتزامه بقرارات الأمم المتحدة والمبادئ الدولية التي تنص على حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم، معتبرًا أن الاعتراف لا يتناقض مع دعم أمن إسرائيل.

4. زيادة الضغوط الشعبية والبرلمانية

تعرضت الحكومة البريطانية خلال الفترة الماضية إلى المزيد من الضغوط الداخلية، التي تجسدت في المظاهر التالية:

- دعوة ٢٢٠ نائبًا في حزب العمال وبعض الأحزاب الأخرى ، رئيس مجلس الوزراء (ستامر) إلى الاعتراف بالدولة الفلسطينية بشكل عاجل.

- إعلان (جيريمي كوربن)، زعيم حزب العمال السابق، نيته عن تأسيس حزب سياسي جديد يحمل قضية فلسطين كعنوان رئيس له، الأمر الذي أثار قلق حزب العمال، في ظل استعداد نحو ٤٠ نائبًا من الحزب للالتحاق بكوربن.

- مطالبة أكثر من ٣٠ سفيرًا و٢٠ من الدبلوماسيين البريطانيين السابقين ، رئيس الوزراء كير ستارمر بالاعتراف الفوري بالدولة الفلسطينية. فقد أوضحوا ـ في رسالة بعثوا بها إلى رئيس الوزراء ، «أن الاعتراف بدولة فلسطينية سيكون خطوة أولى أساسية نحو كسر الوضع الراهن المدمر ؛ وأن مخاطر التقاعس عن العمل لها آثار عميقة وتاريخية وكارثية» . وأضافوا: «لا يمكن لدولة إسرائيل أن تكون في مأمن من التهديدات في المستقبل إذا لم يتم المضي قدمًا في قضية فلسطين نحو تسوية سياسية «. وقالوا: «إن التعليق الجزئي لمبيعات الأسلحة وتأخير المحادثات التجارية والعقوبات المحدودة، بعيدة كل البعد عن المدى الكامل للضغط الذي يمكن لبريطانيا أن تمارسه على إسرائيل».

- حث بعض المسؤولين البريطانيين حكومتهم على ضرورة الاعتراف، حيث طالب وزير الصحة (ويس ستريتنج) حكومته علنًا إلى الاعتراف بدولة فلسطينية؛ وأدان الإجراءات الإسرائيلية التي

تجاوزت بكثير الدفاع المشروع عن النفس. كما حث عمدة لندن (صادق خان) الحكومة البريطانية على الاعتراف بالدولة الفلسطينية على الفور، حيث قال ـ في بيان على منصة إكس ـ : «يجب على المجتمع الدولي، بمن فيه حكومتنا، فعل المزيد للضغط على الحكومة الإسرائيلية لوقف هذا القتل المروع والعبثي والسماح بدخول المواد الإنسانية التي تنقذ الحياة، ولا شيء يبرر أفعال الحكومة الإسرائيلية».

- تصاعد الحراك الشعبي المؤيد لفلسطين في المدن والجامعات البريطانية منذ اندلاع الحرب الأخيرة على غزة، مطالبًا الحكومة باتخاذ إجراءات حاسمة لوقف الإجرام الإسرائيلي في قطاع غزة.

ثانيًا: الأسباب الخارجية:

من الأسباب الخارجية جعلت الحكومة البريطانية تقدم على الاعتراف بالدولة الفلسطينية بعد أن تلكأت طويلًا في اتخاذ هذا القرار، ما يلي:

١. تصريحات الرئيس ماكرون عن الدولة الفلسطينية:

في مقابلة مع قناة فرانس ٥ الفرنسية بُثت يوم ٩ أبريل ٢٠٢٥م ـ بعد زيارة لمصر استمرت ٣ أيام ـ صرح الرئيس الفرنسي (مانويل ماكرون) ـ أن بلاده «قد تعترف بالدولة الفلسطينية في يونيو ٢٠٢٥م ـ وهو الموعد الذي كان مقررًا للمؤتمر الدول لحل الدولتين قبل تأجيله لشهر يوليو بسبب الحرب الإسرائيلية الإيرانية ـ إذا سارت الأمور على ما يرام»؛ وأن فرنسا «ستقاتل من أجل غزة».

وشدد ماكرون في تلك المقابلة على التزام فرنسا بـ«العودة إلى السلام» و «حل سياسي»؛ وتابع: «نحن بحاجة إلى التحرك نحو الاعتراف بالدولة الفلسطينية، ولذلك سنتوجه إلى هناك خلال الأشهر القليلة المقبلة، وفي لحظة ما، سيكون هذا هو القرار الصحيح». وذكر (ماكرون) أنه يريد أن تكون فرنسا جزءًا من «ديناميكية جماعية تُمكن من يدافعون عن فلسطين من الاعتراف بإسرائيل بدورهم»؛ وأعرب عن أمله في استغلال المؤتمر الذي ترأسه فرنسا والسعودية «لإتمام هذه الحركة من الاعتراف المتبادل من قبل عدة دول».

وقد أدت هذه التصريحات إلى حراك برلماني بريطاني، قاده زعيم حزب العمال السابق والبرلماني المستقل (جيرمي كوربن)، لحشد الدعم لإقناع الحكومة البريطانية بتشكيل لجنة لتقصي الحقائق، تكشف طبيعة الانخراط البريطاني في حرب الإبادة الإسرائيلية ضد أهالي القطاع.

وقد كشفت صحيفة (الجارديان) عن هذا الحراك، حيث أشارت إلى محاولات عدد من النواب في حزب العمال لإقناع رئيس الوزراء) كير ستارمر) بالانضمام إلى مشروع الرئيس الفرنسي (ماكرون)، الذي يعتزم الاعتراف بالدولة الفلسطينية، في المؤتمر المرتقب بالأمم المتحدة في يونيو ٢٠٢٥م، في سياق مبادرة إحياء عملية السلام في المنطقة برعاية سعودية فرنسية.

كشفت صحيفة (الجارديان) أن تصريحات الرئيس ماكرون أدت إلى تحرُّك عدد من النواب في حزب العمال لإقناع رئيس الوزراء) كير ستارمر) بالانضمام إلى مشروع الرئيس الفرنسي (ماكرون)، الذي يعتزم الاعتراف بالدولة الفلسطينية، في المؤتمر الدولي الذي تم في الأمم المتحدة برعاية سعودية ـ فرنسية

وحذرت رئيسة اللجنة الخارجية في حزب العمال (إيميلي ثورنبوري) من «عدم امتلاك الحكومة البريطانية ترف الوقت لتأجيل قرار الاعتراف بالدولة الفلسطينية»، مشيرة إلى أنه «لن تتبقى هناك فلسطين للاعتراف بها دولةً مستقلة» إذا لم تبادر بريطانيا ومعها دول أخرى إلى وقف الخطط الإسرائيلية لتهجير الفلسطينيين من أراضيهم.

وقال (أندرو وايتلي)، رئيس مؤسسة (المشروع البريطاني الفلسطيني) في تصريحات لجريدة عمان: «نحن نرى أن الخطوة الصحيحة التالية ـ إلى جانب تعليق صفقات الأسلحة ـ هي الاعتراف بدولة فلسطين. وعلينا تنسيق ذلك مع فرنسا قبل قمة نيويورك المقبلة، التي ترعاها السعودية، وتُعقد في يونيو(تم تأجيلها إلى ٢٣ يوليو)، وقد تكون هي المحرك وراء هذا التغيّر البريطاني». وأضاف وايتلي أن هناك إجراءات أوسع يمكن أن تتخذها بريطانيا، «وكان يمكنها أن تذهب أبعد من ذلك بكثير.. اتخاذ خطوات تنفيذية إضافية سيجعل الموقف البريطاني أكثر اتساقًا»، مشيرًا إلى التعاون الاستخباراتي البريطاني مع جيش الدفاع الإسرائيلي.

وتهدئة لهذا الجدل الدائر في البرلمان البريطاني حول الاعتراف بالدولة الفلسطينية، أكد وزير الخارجية البريطاني (ديفيد لامي)، في ٣٠ أبريل ٢٠٢٥م، أن الاعتراف بدولة فلسطين واردٌ، مشددًا على أن المملكة المتحدة لن تنتظر إذنًا من أحد لاتخاذ هذا القرار.

٢. حصول فلسطين على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة:

في ١٠ مايو ٢٠٢٤م اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارا يدعم طلب فلسطين للحصول على عضوية كاملة بالأمم المتحدة، ويوصي مجلس الأمن بإعادة النظر في الطلب. كما يحدد طرقا لإعمال حقوق وامتيازات إضافية تتعلق بمشاركة فلسطين بالأمم المتحدة. وقد تمت الموافقة على القرار بأغلبية ١٤٣ صوتًا، ومعارضة ٩ أصوات، وامتناع ٢٥ دولة عن التصويت. واعتبارًا من مارس ٢٠٢٥، تم الاعتراف بدولة فلسطين كدولة ذات سيادة من قبل ١٤٧ دولة من أصل ١٩٣ دولة عضو في الأمم المتحدة ، أو ما يزيد قليلاً عن ٧٥٪ من جميع أعضاء الأمم المتحدة.

٣. اعتراف النرويج والسويد وأسبانيا وأيرلندا بالدولة الفلسطينية:

بعث اعتراف كل من أيرلندا والنرويج وإسبانيا، في ٢٨ مايو ٢٠٢٤م، الأمل لدى كثير من السياسيين بأن تحذو بريطانيا حذو الدول الأوروبية الثلاث؛ فقد ذكر القنصل العام السابق للمملكة المتحدة في القدس (فنسنت فين)، في مقال نشرته صحيفة (إندبندنت) البريطانية، أن تقرير المصير الفلسطيني هو مفتاح السلام العادل في الشرق الأوسط. وقال إن بريطانيا حرمت الفلسطينيين من هذا الحق بسوء سلوكها خلال فترة الانتداب البريطاني على فلسطين، قبل أن تلوذ بالفرار في عام ١٩٤٨م. وبعد مرور ٧٥ سنة من الاحتلال الإسرائيلي لغزة والقدس الشرقية وبقية الضفة الغربية، من الصواب أن نعترف بدولة فلسطين على تلك الأراضي.

وأشار (فين) إلى أن إسبانيا وأيرلندا والنرويج هي أحدث الدول التي فعلت ذلك، حيث أعلنت الأسبوع الماضي أنها ستنضم اعتبارًا من الغد إلى القائمة الطويلة من الدول التي تعترف رسميا بالدولة الفلسطينية. وأضاف: إنهم ضربوا المثل الذي كان ينبغي لبريطانيا أن تقدمه لما يسمى «حل الدولتين»، والذي يتعين علينا أن نشجع الآخرين على اتباعه.

وقد حاول بعض المسؤولين البريطانيين الحد من التأثير الأدبي والسياسي لهذه الخطوة على موقف بلاده من الاعتراف بالدولة الفلسطينية؛ مثل وزير الخزانة البريطاني (جيرمي هانت) الذي صرح لوسائل الإعلام، في ٢٢ مايو ٢٠٢٤م، عندما سئل عما إذا كانت المملكة المتحدة ستتبع أيرلندا وإسبانيا والنرويج بقرار الاعتراف بدولة فلسطين. بالقول: «موقفنا هو أن هذا ليس الوقت المناسب للقيام بذلك في الوقت الحالي». لكنه أضاف أنهم سيبقون الملف قيد المراجعة؛ مشيرًا إلى الموقف البريطاني بقوله: «موقفنا قديم بشأن هذا الأمر، وهو أننا سنكون مستعدين للاعتراف بدولة فلسطين في الوقت الذي يساعد ذلك عملية السلام بشكل كبير».

٤. سعي بريطانيا لاستعادة زمام المبادرة في ملف الشرق الأوسط:

جاء الإعلان البريطاني في توقيت دقيق عقب لقاء ستارمر بالرئيس الأمريكي دونالد ترمب، الذي اعترف بوجود «نقاش عابر» حول الموضوع، لكن لندن سارعت لاحقًا إلى عقد اجتماع حكومي رسمي أعقبه الإعلان عن نية الاعتراف، ما يشير إلى أن بريطانيا تتخذ موقفاً مدروساً لا مجرد تفاعل عرضي؛ وهو ما يدل على أن بريطانيا تسعى على ما يبدو إلى استعادة زمام المبادرة في ملف الشرق الأوسط، محاولةً التحرر من «التبعية الكاملة» لواشنطن التي هيمنت على سياساتها الخارجية، وخاصة فيما يتعلق بالصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي. وعليه، يمكن اعتبار الإعلان تعبيراً عن رفض استمرار الارتهان للرؤية اليمينية المتطرفة التي يمثلها نتنياهو ويوافقه فيها الرئيس ترمب، مهددًا الدول التي تعترف بالدولة الفلسطينية؛ وهو ما يجعل الإعلان البريطاني «مناورة رمزية» تسعى لندن من خلالها إلى إظهار نوع من التوازن بين الضغوط الأمريكية ومقتضيات القانون الدولي.

الاعتراف البريطاني بالدولة الفلسطينية وشروطه:

شاركت بريطانيا بوفد رفيع المستوى برئاسة وزير الخارجية ديفيد لامي. وأكد لامي في كلمته أن بريطانيا تتحمل مسؤولية تاريخية تجاه القضية الفلسطينية، مشيرًا إلى وعد بلفور والانتداب البريطاني. كما أعلن أن بريطانيا ستعترف بدولة فلسطين في سبتمبر ٢٠٢٥، إذا لم تتحرك إسرائيل لإنهاء الوضع المأساوي في غزة، و تلتزم بوقف الحرب وضم الضفة الغربية. وشددت بريطانيا على ضرورة نزع سلاح حركة حماس وإطلاق سراح المحتجزين كجزء من شروط الاعتراف.

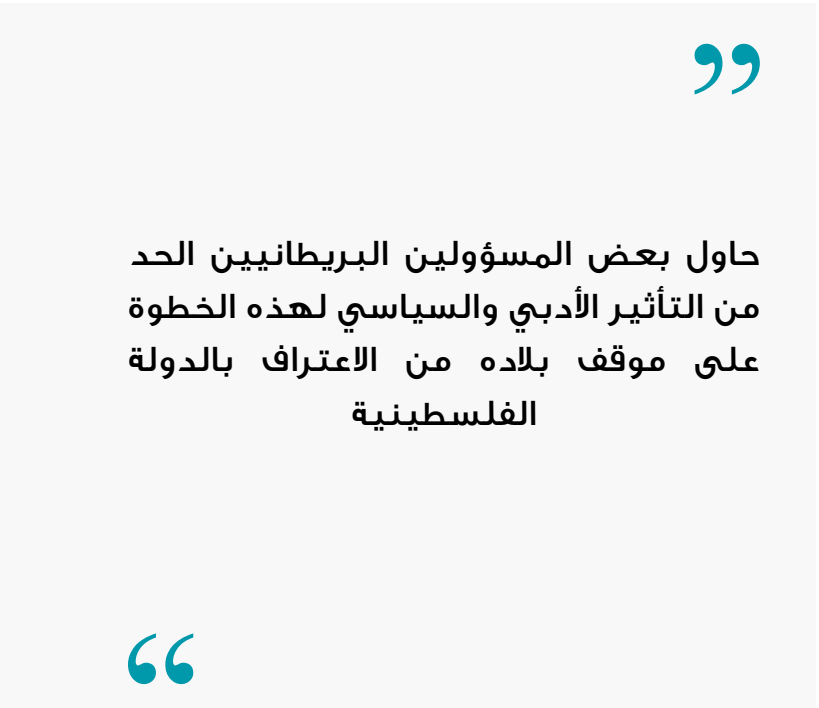

حاول بعض المسؤولين البريطانيين الحد من التأثير الأدبي والسياسي لهذه الخطوة على موقف بلاده من الاعتراف بالدولة الفلسطينية

وأكد رئيس الوزراء البريطاني (كير ستارمر) موقف بلاده بشأن الاعتراف بالدولة الفلسطينية - في مؤتمر صحفي يوم ٢٩ يوليو ٢٠٢٥م - إن «الشعب الفلسطيني عاش معاناة فظيعة. الآن في غزة بسبب الفشل الكارثي للمساعدات، نرى رضعا يتضورون جوعا وأطفالا لا يستطيعون النهوض، صور ستلازمنا ما حيينا. يجب أن تنتهي المعاناة». وأضاف: «أن بلاده ستعترف بالدولة الفلسطينية في الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر المقبل (٢٠٢٥م)، ما لم تتخذ إسرائيل خطوات ملموسة للسماح بدخول المساعدات إلى قطاع غزة، وتلتزم بحل الدولتين وتمتنع عن ضم الضفة الغربية. وأشار إلى أن حكومته ستدرس التطورات وتتخذ القرار النهائي بشأن الاعتراف بالدولة الفلسطينية في سبتمبر المقبل مع انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة."

الشروط البريطانية للاعتراف بالدولة الفلسطينية وإمكانية تحقيقها:

وضعت بريطانيا أربعة شروط، قدمها (ستارمر) إلى الحكومة الإسرائيلية مقابل تأجيل الاعتراف الرسمي بدولة فلسطين، تتمثل في:

١. **وقف إطلاق النار:** طالب ستارمر بوقف فوري ومستدام لإطلاق النار في غزة، قبل انعقاد الدورة القادمة للأمم المتحدة (سبتمبر ٢٠٢٥م)، وإلا سيتم اعتراف بريطانيا بالدولة الفلسطينية. وتشير التقارير إلى أن غياب الثقة بين الأطراف المتفاوضة بشأن وقف إطلاق النار، واستمرار العمليات العسكرية، يجعلان تحقيق هذا الشرط غير مرجح حاليًا.

٢. **السماح بعودة المساعدات الإنسانية عبر الأمم المتحدة:** دعا ستارمر إلى استئناف دخول المساعدات عبر آلية أممية، والسماح بدخول ٥٠٠ شاحنة يوميًا كما كان الأمر قبل الحرب. وتشير التقارير إلى أن نظام المساعدات المتبع في الوقت، الحالي الذي يعتمد على مؤسسات أميركية خاصة، ويعتمد على الجيش الإسرائيلي في عملية التوزيع، ولا يسمح فيه إلا بدخول أعداد محدودة من الشحنات، للضغط على سكان القطاع بسلاح (التجويع) تنفيذًا لمخطط الهجرية (الطوعية والقسرية)؛ يجعل تحقيق هذا المطلب معقدًا ومليئًا بالعقبات السياسية والأمنية.

٣. **وقف ضم الضفة الغربية:** أكد ستارمر أن على إسرائيل الالتزام بعدم ضم أراض فلسطينية في الضفة الغربية، مشيرًا إلى أن هذا شرط أساسي في أي تسوية قائمة على حل الدولتين. وتشير التقارير إلى صعوبة تحقيق هذا الشرط لغياب الإرادة السياسية في إسرائيل لوقف الضم أو الحد منه، بسبب رفض قوى اليمين المتطرف داخل الحكومة الإسرائيلية لذلك؛ وطرحها على الكنيست الإسرائيلي، في ٢٣ يوليو ٢٠٢٥م، مشروع قانون لفرض السيادة الإسرائيلية على الضفة وغور الأردن؛ ولقي المشروع تأييدًا بأغلبية ٧١ نائبًا من إجمالي ١٢٠؛ فضلًا عما طالب وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير، في كلمة له بالكنيست، بسيطرة إسرائيلية كاملة ومطلقة على قطاع غزة في مرحلة ما بعد **الحرب.**

٤. **الالتزام بسلام طويل الأمد قائم على حل الدولتين:** اشترط ستارمر التزام إسرائيل بخطة سلام تفضي إلى حل الدولتين. وتؤكد التقارير أن هذا الحل أصبح بعيد المنال ويصعب، بل يستحيل، تحقيقه أكثر من أي وقت مضى، في ظل الانقسام بشأن قضايا محورية مثل: الحدود، وحق العودة، ووضع القدس المحتلة،

واستمرار الاستيطان؛ وهي القضايا الجوهرية المختلف عليها منذ المباحثات التي تمت في (كامب ديفيد) بالولايات المتحدة الأمريكية، بين رئس السلطة الفلسطينية السابق (ياسر عرفات)، ورئيس الوزراء الإسرائيلي (إيهود باراك)، برعاية الرئيس الأمريكي الأسبق (بل كلينتون)، في شهر يوليو عام ٢٠٠٠م، والتي عرفت إعلاميًا بمباحثات (أوسلو ٢). ناهيك عن القرار الذي اتخذه الكنسيت الإسرائيلي، في ١٧ يوليو ٢٠٢٤م، بمنع إقامة دولة فلسطينية داخل فلسطين باعتبارها (خطر وجودي) على الدولة العبرية.

وتعكس هذه الشروط الحنكة السياسية البريطانية المعروفة عالمياً، وتهدف إلى تحميل إسرائيل مسؤولية المآلات السياسية المقبلة من خلال وضع شروط «غير مقبولة إسرائيليًا»، في محاولة لإلقاء الكرة في ملعب تل أبيب، والضغط الدبلوماسي عليها للامتثال لحل الدولتين.

السيناريوهات المحتملة للاعتراف البريطاني

استنادًا إلى ما تضمنته هذه الورقة من محتوى، وبناءً على السياق الدولي الراهن وتحولات الموقف البريطاني، يمكن رسم عدة سيناريوهات محتملة لتنفيذ القرار البريطاني بشأن الاعتراف بالدولة الفلسطينية، تتفاوت بين الحذر والانخراط، وكل منها تحكمه عوامل داخلية وخارجية معقدة، وتتمثل تلك السيناريوهات في التالي:

السيناريو الأول: الاعتراف الرمزي بالدولة الفلسطينية:

ويمكن أن يتم من خلال إصدار بريطانيا في سبتمبر ٢٠٢٥م، إعلانًا رسميًا تعترف فيه بريطانيا (من حيث المبدأ) بالدولة الفلسطينية على حدود ١٩٦٧م، دون خطوات عملية فورية مثل تبادل السفراء أو فتح سفارة في رام الله. وستكون دوافعها لذلك، هي: تهدئة الرأي العام البريطاني والدولي بعد أحداث غزة؛ واللحاق بموجة الاعترافات الأوروبية (مثل إيرلندا وإسبانيا والنرويج)؛ وإرسال إشارة ضاغطة لإسرائيل دون التصعيد. فيما ستكون قيودها عن إصدار هذا الإعلان هي: الخشية من اعتراض حلفاء رئيسيين كبعض دوائر صنع القرار في واشنطن؛ وحساسية العلاقة مع إسرائيل والجالية اليهودية في الداخل.

وعلى الرغم من أن هذا السيناريو سيعد دعمًا سياسيًا رمزيًا للفلسطينيين، إلا أنه لن يكون التزامًا قانونيًا فعليًا؛ وعليه سيكون منتَقَدًا، سواء من قبل الفلسطينيين (لضعف الخطوة)، وكذلك من الإسرائيليين (لخطورتها الرمزية).

السيناريو الثاني: الاعتراف الثنائي الكامل:

ويتحقق عبر إعلان بريطانيا اعترافها الكامل، في سبتمبر ٢٠٢٥م، بدولة فلسطين على حدود ١٩٦٧م، ومُباشرة خطوات تنفيذية مثل فتح سفارة، وتبادل التمثيل الدبلوماسي. وستكون دوافع بريطانيا إلى هذا السيناريو هي: رغبة الحكومة البريطانية الحالية بقيادة حزب العمال في تصحيح ما يعتبره على مدى

تاريخه السياسي (مسؤولية تاريخية) منذ وعد بلفور؛ وتجسيد التزام بالقانون الدولي وحق تقرير المصير، وخصوصًا في ظل الانتهاكات الإسرائيلية والأمريكية لهما؛ وتوظيف الاعتراف كأداة ضغط سياسية على إسرائيل للعودة إلى طاولة المفاوضات.

وعلى الرغم من أنه السيناريو الأمثل، سواء للفلسطينيين، لما قد يترتب عليه من: تحوّل نوعي في موقف أوروبا الغربية؛ و تعزيز الشرعية القانونية والسياسية للسلطة الفلسطينية؛ وتسارع في الاعترافات الأخرى، وربما دعم لتحرك فلسطيني جديد في الأمم المتحدة... كما يعد في الوقت نفسه سيناريو مشرفًا للبريطانيين ـ حيث يعتبر تعويضًا عن وعد بلفور المشؤوم ـ إلا أنه سيواجه بقيود قد تعرقل تنفيذه، أبرزها: رد فعل إسرائيلي عنيف قد يشمل تجميد العلاقات أو التصعيد الدبلوماسي؛ وممارسة ضغوط متزايدة من اللوبيات المؤيدة لإسرائيل، ومن دوائر النفوذ الأميركي.

السيناريو الثالث: التراجع والانكفاء:

وسينشأ هذا السيناريو نتيجة بقاء بريطانيا على موقفها التقليدي المتمثل في: دعم حل الدولتين، دون اعتراف رسمي بالدولة الفلسطينية، تذرعًا بأن (التوقيت غير مناسب)، وأن الاعتراف يجب أن يكون نتاج تفاوض مباشر ـ وهي الأسباب التي كانت تتذرع بها بريطانيا ـ قبل إعلان اعترافها المشروط في المؤتمر الدولي للتسوية الفلسطينية وحل الدولتين ـ أو الادعاء بأن إسرائيل قد التزمت بالشروط البريطانية ولا مبرر للاعتراف ـ وخصوصًا إذا توقفت الحرب في غزة لأي سبب، وهو أمر غير مستبعد، وقد يكون برغبة وقرار إسرائيلي لمنع بريطانيا من الاعتراف بفلسطين ـ ما يجعل من الإعلان البريطاني مراوغة سياسية تهدف إلى الضغط على إسرائيل لتغيير سلوكها في قطاع غزة والضفة الغربية، الذي بات يحرج الحكومات الداعمة لها أمام شعوبها، ويضعها تحت وطأة ضغط شعبي داخلي متزايد؛ وليس تحولًا حقيقيًا في السياسة البريطانية تجاه القضية الفلسطينية بخاصة، والشرق الأوسط بعامة، للانفكاك البريطاني للتبعية الأمريكية في هذا الملف وغيره

وعلى الرغم مما قد يؤدي إليه هذا السيناريو من تصاعد الغضب الداخلي والدولي، خصوصًا في أوساط الجامعات والنقابات والكنائس؛ وفقدان بريطانيا لمصداقيتها الدولية؛ وظهورها كقوة مترددة، تُقدّم خطابًا بلا مضمون؛ فضلًا عن تقويض صورة بريطانيا في العالم العربي؛ وتآكل صدقيتها كدولة راعية لحل الدولتين؛ وفرض مزيد من العزلة الأخلاقية في ملف الشرق الأوسط؛ إلا أنه سيكون السيناريو الأقرب للتنفيذ وذلك للاعتبارات التالية:

- الانحياز ـ أو على الأقل عدم الصدام ـ بالسياسة الأميركية الرسمية، وخصوصًا في عهد الرئيس (ترامب)، الذي لا يخفي سياسته غير الودودة للدول الغربية، والتي قد يؤدي اعتراف بريطانيا بالدولة الفلسطينية إلى تصعيدها عبر المزيد من فرض الضرائب التجارية الأمريكية عليها.

- الحفاظ على علاقة وثيقة مع إسرائيل؛ وعدم التعرض لردة فعل غير متوقعة منها، قد تضر بالمصالح البريطانية.

- ضمان عدم التورط في التزامات سياسية أو قانونية غير قابلة للتنفيذ.

الخلاصة

تخلص الورقة ـ من خلال ما تم استقراؤه من الواقع السياسي البريطاني في هذا الملف ـ إلى أن اعتراف المملكة المتحدة المشروط بالدولة الفلسطينية في سبتمبر ٢٠٢٥م، قد جاء نتيجة لأن الحكومة البريطانية وجدت نفسها في موقف بالغ الحرج إزاء قضية الاعتراف بالدولة الفلسطينية. ويعود هذا الحرج إلى تداخل عوامل عدة، على رأسها: التأثير الأمريكي القوي على السياسة البريطانية؛ والضغوط المستمرة من اللوبيات المؤيدة لإسرائيل؛ وكلاهما أدى إلى تقليص هامش استقلال القرار البريطاني الخارجي، خصوصًا في القضايا التي تمس الصراع العربي ـ الإسرائيلي.

لقد أضعفت التبعية الاستراتيجية للولايات المتحدة من قدرة بريطانيا على تبني مواقف متمايزة في السياسة الخارجية، بل وأصبحت لندن في بعض الأحيان تتخذ مواقف تتماهى مع واشنطن حتى وإن بدت مناقضة لمبادئ القانون الدولي أو لموروث بريطانيا السياسي والحقوقي.

وفي الحالة الفلسطينية تحديدًا، تتضاعف الحساسيات، لا بسبب ثقل العلاقة الخاصة مع الولايات المتحدة فحسب، بل أيضًا بسبب النفوذ العميق الذي يتمتع به أنصار إسرائيل داخل البرلمان البريطاني ووسائل الإعلام ومراكز التأثير، مما جعل أي انحياز إلى الحق الفلسطيني يبدو وكأنه موقف خارج (الإجماع الأخلاقي الغربي) المصطنع إعلاميًا وسياسيًا.

ولئن كانت بريطانيا من الناحية التاريخية تتحمل مسؤولية أخلاقية تجاه مأساة الشعب الفلسطيني، فإنها اليوم تبدو مكبلة بشبكة من التحالفات والاعتبارات التي تجعلها غير قادرة على اتخاذ مواقف سياسية حاسمة وحاسبة في آنٍ معًا؛ الأمر الذي يجعل سيناريو الاعتراف الرمزي هو المخرج الوحيد المتاح لبريطانيا في المدى القريب، بحيث تُبدي دعمًا لفظيًا لحل الدولتين أو تصدر مواقف تعبّر عن «القلق» و«الدعوة إلى الاستئناف العاجل للمفاوضات»، دون أن تترجم ذلك إلى اعتراف رسمي وفعّال بالدولة الفلسطينية. وهذا الميل إلى الرمزيات السياسية أكثر من الالتزامات القانونية الفعلية، يكشف عن عمق المأزق الذي تعيشه بريطانيا، حيث توازن بين ماضيها الاستعماري، وحاضرها التابع، وطموحاتها الدبلوماسية المقيدة.

لقد وضعت بريطانيا نفسها خلال العقود الأخيرة في موضعٍ لا تُحسد عليه؛ إذ إنها لم فقدت قدرتها على اتخاذ قرارات سيادية كبرى تخالف إرادة واشنطن، أو تخرج عن سياق التماهي مع السياسات الغربية المهيمنة؛ ولا يبدو أن موقفها من الاعتراف بالدولة الفلسطينية سيكون استثناءً عن هذه القاعدة. ومن ثم، فإن أي تحول بريطاني حقيقي في هذا الملف سيظل رهين تغير في المزاج السياسي العام أو التغيير في موازين القوة داخل أوروبا والولايات المتحدة، وهو أمر لا تلوح بوادره في الأفق القريب.

أضعفت التبعية الاستراتيجية للولايات المتحدة من قدرة بريطانيا على تبني مواقف متمايزة في السياسة الخارجية، بل وأصبحت لندن في بعض الأحيان تتخذ مواقف تتماهى مع واشنطن حتى وإن بدت مناقضة لمبادئ القانون الدولي أو لموروث بريطانيا السياسي والحقوقي

الخاتمة

أظهرت هذه الورقة أن الاعتراف البريطاني بالدولة الفلسطينية لم يكن تحوّلًا فجائيًا، بل جاء نتيجة تراكمات داخلية وخارجية ضاغطة، تزامنت مع تحولات إقليمية ودولية أعادت القضية الفلسطينية إلى صدارة الاهتمام العالمي. ورغم الطابع المشروط للاعتراف، فإنه يشكل تحولًا نوعيًا في موقف إحدى أهم الدول الصناعية الكبرى ذات الإرث الاستعماري المباشر في فلسطين. وبينما تظل السيناريوهات المستقبلية مفتوحة، فإنّ القرار البريطاني يتيح فرصة سياسية ودبلوماسية يمكن استثمارها في الدفع نحو تسوية عادلة، ويطرح في الوقت ذاته تحديًا سياسيًا على الفلسطينيين لتعزيز وحدتهم وتحقيق شروط الجاهزية الكاملة للدولة. إن استثمار هذه اللحظة يتطلب عملًا فلسطينيًا منسقًا، وحراكًا عربيًا ودوليًا داعمًا يضع الاعترافات الدولية المتزايدة في إطار استراتيجية دبلوماسية شاملة تهدف إلى إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة المستقلة على حدود عام ١٩٦٧م.

Gulf Research Center
Knowledge for All

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

Gulf Research Center
Jeddah
(Main office)

19 Rayat Alitihad Street
P.O. Box 2134
Jeddah 21451
Saudi Arabia
Tel: +966 12 6511999
Fax: +966 12 6531375
Email: info@grc.net

Gulf Research Center
Riyadh

Unit FN11A
King Faisal Foundation
North Tower
King Fahd Branch Rd
Al Olaya Riyadh 12212
Saudi Arabia
Tel: +966 112112567
Email: info@grc.net

Gulf Research Center
Foundation

Avenue de France 23
1202 Geneva
Switzerland
Tel: +41227162730
Email: info@grc.net

Gulf Research Centre
Cambridge

University of Cambridge
Sidgwick Avenue,
Cambridge CB3 9DA
United Kingdom
Tel:+44-1223-760758
Fax:+44-1223-335110

Gulf Research Center
Foundation Brussels

4th Floor
Avenue de
Cortenbergh 89
1000 Brussels
Belgium
grcb@grc.net
+32 2 251 41 64